

والإتيان في حقه وحيز خلافا للكرامة والمشيئة لئلا يفتقر لولا

استنزل
امر عارض لما صدق عليه واستتر العوارض لا يستلزم

في حقه وحيز فاما ان ينقسم فيكون جسما وكجسم مركبا

المعرضات وما بينهما في الحقيقة وقال الحكماء ذواته نفس

كاسبق فيكون الواجب مركبا ومحدنا هذا خلف او ان ينقسم

وجوده المتشارك لوجودنا وتميز عن وجودنا بتبجده

يكون جزءا لا يتجزأ وهو محال بالاتفاق وايضا فإنه يقال كان في

الحسنة
وعدم العارض لغيره وقد سبق الفرق في الثاني في

وجهه لكان منها هي الهدى لما سبق فكان محتاجا في قدره الى

والجهد عن ذواته تعالى الله تعالى ليس جسم خلافا للجسمه

والا في